



كلية القانون  
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

## Maritime security threats and their impact on international peace and security

**Asst. Prof. Dr. Omar Hamad Kurdi**

College of Law, Tikrit University, Salah al-Din, Iraq

[Tujr@tu.edu.iq](mailto:Tujr@tu.edu.iq)

### Article info.

#### Article history:

- Received 14 August 2024
- Accepted 14 April 2025
- Available online 1 June 2025

#### Keywords:

- Maritime security threats
- international peace and security
  - international cooperation
  - maritime crimes.

**Abstract:** Maritime security threats pose a significant challenge to international peace and security. Oceans and seas constitute vital corridors for global trade and represent an essential source of marine wealth and natural resources—the so-called *blue economy*. With the increasing reliance on maritime spaces, security threats have likewise escalated, including acts of piracy, maritime terrorism, smuggling, illicit trafficking, marine pollution, and maritime disputes. Addressing these threats necessitates robust international engagement and effective coordination, as exemplified by the role of the United Nations in promoting maritime security and mitigating the consequences of such maritime crimes, which adversely affect the blue economy.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

## تهديدات الأمن البحري وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين

أ.م.د. عمر حمد كردي

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق

[Tujr@tu.edu.iq](mailto:Tujr@tu.edu.iq)

### معلومات البحث :

#### تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٤ / آب / ٢٠٢٣
- القبول : ١٤ / نيسان / ٢٠٢٥
- النشر المباشر : ١ / حزيران / ٢٠٢٥

#### الكلمات المفتاحية :

- تهديدات الأمن البحري

- السلم والأمن الدوليين

- التعاون الدولي

- الجرائم البحرية.

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

### المقدمة : تعتبر تهديدات الأمن البحري من بين القضايا الحيوية التي تشكل تحدياً متزايد الأهمية للسلم

والأمن الدوليين في عصرنا الحالي. أن تزايد اعتماد العالم على البحار والمحيطات لأغراض تجارية واقتصادية مختلفة، زادت أهمية الحفاظ على أمن واستقرار البحار، وهو أمر يمتد ليشمل الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

إذ تشمل تهديدات الأمن البحري مجموعة متنوعة من الأخطار والتحديات التي تهدد الاستقرار والأمن في المياه الدولية. ومن بين هذه التهديدات، نجد تصاعد حالات القرصنة البحرية، حيث تعرض سفن التجارة والنقل للاختطاف والسرقة، مما يؤثر على حركة التجارة العالمية ويزعزع الاستقرار الاقتصادي والتجاري. إلى جانب ذلك، تشكل الجرائم المنظمة المرتبطة بالتهريب والتجارة غير المشروعة تهديداً للأمن البحري والاقتصاد الدولي. ولا يمكن تجاهل أيضاً تهديدات الإرهاب البحري، إذ يمكن للجماعات المسلحة الخارجة عن القانون استغلال الممرات المائية لتنفيذ هجمات إرهابية تستهدف الدول والمنشآت الحيوية. وهذا يزيد من التحديات الأمنية البحرية ويؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي على حدٍ سواء، مما يستدعي بذل جهود دولية مشتركة لمواجهة هذا الخطر. بالإضافة إلى ذلك، تلعب قضايا التلوث البحري دوراً مهماً في تهديد الأمن البيئي والاقتصادي. أن تلوث المياه البحرية والتسربات النفطية تؤثر على البيئة البحرية والحياة البحرية، وبالتالي تؤثر على التوازن البيئي والاقتصادي للمناطق

المجاورة وما وراءها. كما يتسبب تفاقم تهديدات الأمن البحري في تفاقم التوترات الإقليمية والدولية، إذ تصبح المياه البحرية ساحة للنزاعات والتنافس بين الدول. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات مما قد تؤدي إلى قيام نزاع مسلح يهدد السلم والأمن الدوليين بشكل أكبر.

في ضوء ما تقدم من تهديدات على الأمن البحري، يتطلب التعامل معها تكثيف التعاون الدولي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في البحار والمحيطات، هذا ويعتمد على التعاون الدولي المشترك لمكافحة الجرائم البحرية وقمع ومنع التهديدات الامنية البحرية المختلفة، وهو أمر ضروري لضمان السلم والأمن الدوليين في عصر تتزايد فيه التحديات والمخاطر وتتنوع. إذ يقع هذا الدور على كاهل منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الراعي الأساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين.

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل مختلف أشكال التهديدات الأمنية البحرية، وفهم طبيعة كل تهديد وما يمكن أن يترتب عنه من تأثيرات. كما يهدف إلى تقدير كيفية تأثير تهديدات الأمن البحري على الاستقرار الإقليمي والدولي.

### أهمية البحث

إن البحث في مجال التهديدات الأمن البحري وأثرها على السلم والأمن الدوليين. يلعب دوراً حيوياً في تحسين الحوكمة البحرية والأمن البحري، وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في البيئة البحرية والاقتصادات البحرية وتحقيق الأمن البحري العام؛ لأن تهديدات الأمن البحري تؤثر على السلم والأمن الدوليين، إذ أنها تهدد حركة التجارة العالمية وحرية الملاحة البحرية في المضائق الدولية، مما يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية وتجارية سلبية على الدول.

### نطاق البحث

ينحصر نطاق هذه الدراسة البحث في الأطر القانونية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة في مكافحة التهديدات الأمنية البحرية والوكالات المتخصصة التابعة لها. على اعتبار أنها تمثل الشرعة الدولية في مكافحة الجرائم البحرية التي تشكل تهديد للسلم والأمن الدولي في البحار والمحيطات. وبالأخص المناطق ذات الدول الساحلية الضعيفة السيطرة على الأمن البحري.

### إشكالية البحث

تدور حول مدى تشكيل تهديدات الأمن البحري خطراً على السلم والأمن الدوليين، وكيف يعالج القانون الدولي هذه التهديدات، وعلى ذلك تطرح هذه الإشكالية عدة أسئلة: ومنها ماهي أهم التهديدات التي تواجه الأمن البحري؟ وكيف تؤثر على السلم والأمن الدوليين؟ وما هو دور منظمة الأمم المتحدة في تعزيز مكافحة تلك التهديدات الأمنية البحرية؟

### **منهجية البحث**

تستدعي هذه الدراسة اتباع منهجية علمية قانونية وصفية تحليلية لأهم التهديدات الأمنية البحرية لبيان مدى تأثيرها على السلم والأمن الدوليين؛ لكي تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة من خلالها. إذ ستنتهي هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والمقترحات الناجعة في المعالجة القانونية على المستوى الدولي.

### **هيكلية البحث**

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى عدة مطالب، لنسلط الضوء على ماهية تهديدات الأمن البحري في المطلب الأول. أما المطلب الثاني سنتناول فيه تأثير التهديدات الأمنية البحرية، ومن ثم نبين دور منظمة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك في المطلب الثالث.

## المطلب الأول

### ماهية تهديدات الأمن البحري

يمكن أن تنشأ نتيجة للتهديدات الأمن البحري التي تواجه المياه الدولية (البحار والمحيطات). تأثيرات متعددة تمتد لتتأثر الأمن الدولي، ومنها ما تؤثر على الاقتصاد والبيئة وحرية الملاحة، وبذلك تنعكس على الأمن الإنساني. ومن أجل بيان هذا التأثير الناتج عن هذه التهديدات التي تشمل مجموعة متنوعة من الجرائم مثل: القرصنة البحرية، والإرهاب البحري، والجريمة المنظمة، والتلوث البحري، والنزاعات البحرية. ينبغي علينا بيان مفهوم تهديدات الأمن البحري.

تُعد تهديدات الأمن البحري من بين المواضيع المهمة التي شغلت اهتمام المجتمع الدولي وذلك لانعكاس آثارها السلبية على الأمن الإنساني والبيئي على حدٍ سواء، وعلى الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. وبالرغم من الجهود القانونية التي كرستها منظمة الأمم المتحدة في مكافحة تهديدات الأمن البحري، لكن لازالت تمثل مصدر تأثير على السلم والأمن الدولي. ومن أهم تلك التهديدات: القرصنة البحرية، والإرهاب البحري، والتخريب والجريمة المنظمة، والتلوث البحري، والصراعات الإقليمية. وسنعرض نبذة عن مفهوم كل جريمة، لكي نخلص إلى بيان تعريف عام عن تهديدات الأمن البحري<sup>(١)</sup>، وكما يلي:

**أولاً. القرصنة البحرية<sup>(٢)</sup>:** تشكل القرصنة البحرية تهديداً كبيراً على أمن البحار، وتهديداً للسفن والطواقم في المياه الدولية مما يؤثر على النقل البحري والتجارة الدولية. إذ تُعد القرصنة جريمة دولية خطيرة

(١) يمكن أن يختلف المقصود بالأمن البحري من دولة إلى أخرى وقد يختلف من منظمة دولية إلى منظمة دولية. وهذا ينطبق بشكل أكبر على المقصود بعمليات الحظر البحري. غالباً ما يتم تعريف الأمن البحري ليس من خلال ما هو المقصود بالأمن البحري ذاته، ولكن من خلال سرد التهديدات المختلفة التي يمكن أن تكون ضارة بالأمن البحري. على سبيل المثال، ذكر تقرير الأمم المتحدة بشأن المحيطات والقانون الدولي للبحار لعام ٢٠٠٨م. في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ذكر أولاً أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للأمن البحري، وذهب إلى ذكر أمثلة على كيفية تهديد الأمن البحري. ومن بين القضايا التي ذكرها: القرصنة والسطو المسلح، والأعمال الإرهابية، والصيد غير المشروع، والتلوث، والإضرار بالبيئة البحرية. وبالتالي، يتم تعزيز الأمن البحري من خلال تقليل التهديدات ضده. للتفصيل راجع وثائق منظمة الأمم المتحدة التالية: رقم الوثيقة (A / 63/63)، المحيطات وقانون البحار، ١٠ آذار / ٢٠٠٨، فقرة ٣٩. و الفقرة ٤٠.

كذلك راجع بالتفصيل أكثر المؤلف التالي:

Onwugbunam, D., Okeke, K., Aponjolosun, M., & Igboanusi, C. (2021). Impacts of terrorism and piracy on maritime activities: An exploratory study. *International Journal of Transportation Engineering and Technology*, 7(4), 104-109

(٢) تزداد أعمال القرصنة في بعض المناطق مثل سواحل الصومال وخليج عدن وخليج غينيا، للحصول على أحدث المعلومات قم بزيارة الموقع الإلكتروني لمركز الإبلاغ عن القرصنة (PRC)، القسم الفرعي للمكتب البحري الدولي (IMB)، وهو جزء من غرفة التجارة الدولية (ICC) متاح في الرابط:

<http://www.icc-ccs.org/piracy-reporting-centre/piracynewsfigures>

ومستمرة، إذ تهدد حرية الملاحة البحرية وتشكل بذلك اخطر تهديدات الأمن البحري. ومن خلال الاطلاع على الاتفاقيات الدولية<sup>(١)</sup>، نجد أنها قد بينت أوصاف هذه الجريمة: بأنها أعمال عنف أو احتجاز غير قانونية، ترتكب من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة، وتكون موجهة ضد السفن، أو أشخاص، أو أموال على متن السفن، بغرض الاستيلاء عليها، شريطة أن يقع هذا الاعتداء في أعالي البحار، أي خارج ولاية الدول<sup>(٢)</sup>. ومن خلال ما سبق، نجد أن القرصنة في حد ذاتها هي جريمة الولاية القضائية العالمية الأصلية، مما يعني أن الولاية القضائية العالمية للقرصنة هي واحدة من أقدم قواعد القانون الدولي وأقلها إثارة للجدل.

**ثانياً. الإرهاب البحري:** يمكن للإرهابيين استخدام المياه الدولية لتنفيذ أعمال إرهابية، وتهديد الأمن الدولي للبحار. فقد يتم استخدام المياه البحرية كمرات لتنفيذ أعمال إرهابية، مثل تفجيرات السفن أو البنى التحتية البحرية أو هجمات على الموانئ. ويُعرف الإرهاب البحري: بأنه نشاط إرهابي يحدث في المحيطات والبحار والمياه الإقليمية للدول. ويتضمن الإرهاب البحري أعمال العنف والاعتداءات التي تستهدف السفن والمرافق البحرية والبحارة والركاب، والهجمات على السفن التجارية والناقلات النفطية والسفن السياحية، وكذلك الاختطافات والاحتجازات للرهائن. يستخدم المهاجمون في الإرهاب البحري أساليب متنوعة مثل الاعتداءات المسلحة والتفجيرات والاستخدام غير المشروع للأسلحة. ويهدف الإرهاب البحري إلى ترويع وتهديد الأمن البحري والاقتصاد العالمي<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً. الجريمة المنظمة في البحار:** تمثل تحدي كبير للأمن البحري والأمن الدولي بشكل عام. وتتسم الجريمة المنظمة في البحار أنشطة إجرامية بشكل منتظم وبتنسيق دقيق وتخطيط محكم وتستغل الممرات البحرية، أو المضائق الدولية لتنفيذ أنشطتها. إذ تشمل هذه الجرائم عادةً، التهريب البشري أو الهجرة غير الشرعية للأفراد، وتهريب البضائع أو المواد غير القانونية كالاتجار بالمخدرات، والاتجار غير الشرعي بالأسلحة؛ بهدف تجاوز الضرائب أو الرسوم أو القوانين الجمركية. ويتم غالباً تنفيذ هذه الجريمة عن

(١) أنظر المادة (١٥) من اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨م، المواد (١٠١، ١٠٢، ١٠٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، والمواد (٤، ٣) من اتفاقية القضاء على الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة لعام ١٩٨٨م، والمادة (٣) من اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ٢٠٠٥م.

(٢) وهذا ما إشارة إليه المادة (١٠١) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م، إذ إن أي أعمال عنف مسلحة تُرتكب ضد السفن داخل المياه الإقليمية للدول لا تُعد جريمة قرصنة بحرية، وإنما جريمة سطو مسلح وتخضع للقوانين الوطنية للدولة. لذلك عُرفت هذه الجريمة بأنها أعمال تقع خارج الاختصاص الإقليمي للدول، ومن هنا أخذت طابع الجريمة الدولية.

(٣)

طريق تغيير مسار السفن أو استخدام الطرق البحرية السرية لتجنب الرصد والمتابعة، وتشكل تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي<sup>(١)</sup>.

**رابعاً. تهديدات الأمن البيئي البحري:** والمقصود هنا التلوث البيئي البحري، وهو تلوث البيئة البحرية والمحيطات بواسطة مختلف أنواع الملوثات التي يمكن أن تؤثر سلباً على البيئة البحرية والكائنات الحية المعيشة فيها والصحة العامة. ويمكن أن تكون هذه الملوثات من مصادر مختلفة، أهمها الأنشطة البشرية والصناعية. ومن الأمثلة على مصادر التلوث البيئي البحري:

تدفق النفايات الصناعية والمواد الكيماوية الخطرة والسامة إلى المياه البحرية، مما يتسبب في تلوث المياه وتأثير سلبي على الكائنات البحرية. كذلك تؤثر النفايات البلاستيكية على البيئة البحرية والكائنات البحرية بشكل خطير وقد يتسبب في ابتلاعها من قبل الحيتان والطيور. ناهيك عن التلوث النفطي بسبب تسريب النفط من السفن والمنشآت البحرية مما تلوث البيئة البحرية، ومما يؤثر بشكل كبير على الكائنات البحرية والأنظمة البيئية. وقد يؤدي رفع درجة حرارة المياه البحرية من قبل المصانع والمنشآت الصناعية إلى تغيرات في البيئة البحرية وموت الكائنات البحرية<sup>(٢)</sup>.

وعلى ما سبق، نجد أن التلوث البيئي البحري يؤثر على الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، شكلت نقلة نوعية في تنظيم التلوث البحري، من حرية التلوث إلى الالتزام بمنع التلوث. وتقع المسؤولية الأساسية عن تنظيم التلوث الناجم عن السفن على عاتق دولة العلم<sup>(٣)</sup>. من أجل التصدي للتلوث البحري من خلال تنفيذ إجراءات للحد من إصدار الملوثات البيئية، وتعزيز التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية البحرية.

**خامساً. تهديدات الأمن السيبرانية البحرية:** أن جرائم الأمن السيبراني البحري تمثل تطوراً جديداً في مجال تهديدات الأمن البحري، إذ تشمل كل الأنشطة غير القانونية التي تتعلق بالاختراق الإلكتروني والهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية البحرية والأنظمة البحرية والمؤسسات البحرية. إذ

(١) د.صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار (دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ١٢٢.

(٢)

J.C.Sainlos, "The International Maritime Organization and the Protection of the Marine Environment," In the Global Ocean in Globalization: Climate Change, Sustainable Fisheries, Biodiversity, Shipping, Regional Issues, Martinus Nijhoff Publishers, 2011, pp. 324 & 329 Sackey, A., Lomotey, B., & Bansa, J. (2022). Delineating the relationship between maritime insecurity and covid-19 pandemic on West African maritime trade. Journal of Shipping and Trade, 7(20), 1-14.

(٣) أنظر المادة ٢١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

يستخدم المهاجمون التكنولوجيا والإنترنت للقيام بأنشطة غير قانونية تستهدف المنشآت البحرية، والبنية التحتية البحرية، مثل الأنابيب البحرية والكابلات البحرية والمحطات البحرية وحتى القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالبحار. هذه الجرائم تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى التجسس السبراني البحري، والتخريب، وسرقة البيانات، وتعطيل البنية التحتية. والقرصنة الإلكترونية أو السبرانية للسفن، مثل تتبع حركة السفن، أو سرقة المعلومات الحساسة المتعلقة بالنقل البحري أو الأمن البحري، إذ يمكن استهداف أنظمة السفن والتحكم فيها عن بُعد، مما يؤدي إلى تعطيل عمليات السفن أو تغيير مساراتها أو حتى استيلاء عليها. ويمكن أن تتسبب القرصنة السبرانية للسفن في خسائر مادية كبيرة وتهديد لحياة البحارة في المياه الدولية<sup>(١)</sup>.

**سادساً. [التغير المناخي]:** تشكل التغيرات المناخية تهديداً متزايداً للخطورة على الأمن البحري والاستقرار البيئي والاقتصادي والتجاري للمناطق الساحلية والبحرية. إذ يتسبب الارتفاع في درجات الحرارة (الاحتباس الحراري)، وتغيرات النمط البيئي في تأثيرات كبيرة على المحيطات والبحار، وهذا يترتب عليه تأثيرات متعددة على الأمن البحري. ونجد أن العديد من الدراسات والتقارير تشير إلى أن تغير المناخ يشكل تهديداً كبيراً للأمن البحري، ويؤثر على العديد من جوانب الحياة البحرية والإنسانية، كما يؤثر تغير المناخ على الأنظمة البيئية البحرية والأنواع الحيوانية والنباتية المعيشية في المياه الدولية، مما يؤثر على الصيد والثروة البحرية والأمن الغذائي للدول<sup>(٢)</sup>.

**سابعاً. النزاعات البحرية:** تشكل النزاعات البحرية تهديداً كبيراً للأمن البحري، وتؤثر على العديد من جوانب الحياة البحرية والإنسانية، إذ تشمل التوترات والصراعات التي تنشأ بين الدول الإقليمية حول قضايا تتعلق بالمياه البحرية والمناطق الساحلية والموارد البحرية والحقوق السيادية في المناطق الاقتصادية.

(١).

For more detail see; Economic Impact Of Cyber Attacks On Maritime Trade Guide, Maritime News, Philippines, Shipping, July 21, 2023, Available at the following link;

<https://maritimefairtrade.org/the-economic-impact-of-cyber-attacks-on-maritime-trade/>

(٢). ينظر تقرير حالة المناخ العالمي لعام ٢٠٢٣م الذي أصدرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ويؤكد أن عام ٢٠٢٣م، هو العام الأكثر سخونة منذ بدء التسجيل. يتناول التقرير تأثيرات التغير المناخي على المحيطات، مثل ارتفاع درجة حرارة المياه الدولية، وارتفاع منسوبها، وزيادة حموضتها، مما يؤثر على النظم البيئية البحرية وحرية الملاحة متاح على الرابط:

[https://wmo.int/ar/news/media-centre/mwshrat-tghyr-almnakh-blght-mstwyat-qyasyt-fy-am-2023-almnzmt-alalmyt-llarsad-aljwyt?utm\\_source=chatgpt.com](https://wmo.int/ar/news/media-centre/mwshrat-tghyr-almnakh-blght-mstwyat-qyasyt-fy-am-2023-almnzmt-alalmyt-llarsad-aljwyt?utm_source=chatgpt.com)

كذلك انظر: كيتاك ليم الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، دور المنظمة البحرية الدولية في الحيلولة دون تلوث المحيطات العالمية الناجم عن السفن، ٢٧ أيلول ٢٠١٧م، متاح على الرابط:

[https://www.un.org/ar/chronicle/article/20003?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.un.org/ar/chronicle/article/20003?utm_source=chatgpt.com)

إذ تقوم هذه النزاعات على أساس مجموعة متنوعة من القضايا مثل: قضايا الحدود البحرية، فأن تجاوز حدود المياه الوطنية والاستغلال غير القانوني للموارد البحرية، مثل الصيد المفرط، وحقوق الاستغلال الغير مشروع، والنزاع على الحقوق السيادة على الجزر والمناطق الاقتصادية الخالصة والتنمية الاقتصادية للمناطق الساحلية، وإشكاليات الحفاظ على البيئة البحرية، و تقييد حرية الملاحة البحرية. كل هذه القضايا ممكن أن تؤدي إلى نزاعات وتوترات إقليمية بحرية متعدد الأوجه، وأن هذه النزاعات والتوترات قد تؤدي إلى تصاعد التوترات العسكرية وزيادة احتمالية حدوث نزاعات مسلحة بين الدول. مما تؤثر النزاعات المسلحة البحرية إلى احتمالية كبيرة بتلوث البيئة البحرية نتيجة لاستخدام القوة العسكرية، أو عدم الالتزام بالقوانين البيئية. وقد تزيد من توترات العلاقات الدبلوماسية بين الدول، مما يصعب التعاون في القضايا الإقليمية والدولية الأخرى. ويمكن أن تتسبب في انعكاسات سلبية على الاستقرار البحري الإقليمي، وقد تؤدي إلى اندلاع نزاعات أكبر بين الدول، مما يؤثر على النقل البحري والتجارة الدولية<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف تهديدات الأمن البحري بأنها مجموعة من المخاطر والتحديات التي يمكن أن تؤثر على سلامة واستقرار الأمن في الممرات البحرية والبحار والمحيطات، وتشمل هذه التهديدات: القرصنة، الإرهاب البحري، الجريمة المنظمة، وتهديدات الأمن السيبراني، التلوث البحري، وتغيير المناخ، والنزاعات البحرية. وهذه التهديدات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد والبيئة والأمن الدولي. بشكل عام، يمكن القول أن التهديدات الأمنية تؤثر على الأمن الدولي للبحار وتنوع وتشكل تحدياً كبيراً على النقل البحري والتجارة الدولية، ويجب على الدول والمنظمات الدولية اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

## المطلب الثاني

### تأثير تهديدات الأمن البحري

تعد البحار والمحيطات والمضايق الدولية ذات أهمية استراتيجية للتجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي تهديدات أمنية بحرية تؤثر بشكل كبير على النظام العام الدولي، وقد تتجلى هذه

(١).

التهديدات الأمنية البحرية في أشكال مختلفة، وفي ضوء ذلك سنذكر بشيء من التفصيل لأهم الآثار المترتبة نتيجة لتلك التهديدات الأمنية البحرية:

#### ١. تهديد حرية الملاحة الدولية:

تؤثر تهديدات الأمن البحري بشكل مباشر وخطير على حرية الملاحة الدولية، خاصة في الممرات الحيوية مثل البحر الأحمر وخليج عدن. تتجلى هذه التهديدات في الهجمات المسلحة على السفن التجارية وناقلات النفط، كما هو الحال مع تصاعد هجمات المسلحين في تلك الممرات الدولية، والتي استهدفت أكثر من ١٠٠ سفينة منذ تشرين الأول ٢٠٢٣م. هذه الهجمات أدت إلى اضطراب كبير في حركة التجارة البحرية، وخلقت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، مما انعكس سلباً على تدفق السلع الأساسية مثل النفط، ورفع تكاليف التأمين والشحن، وأجبر بعض شركات النقل البحري على تغيير مساراتها لتفادي مناطق الخطر، ما أدى إلى زيادة زمن الرحلات وتكلفة النقل<sup>(١)</sup>.

من الناحية الاقتصادية، تسببت هذه التهديدات في ارتفاع تكاليف التأمين على السفن التجارية، وزيادة أسعار النقل، وتأخير تسليم البضائع، الأمر الذي ينعكس على أسعار السلع في الأسواق العالمية، ويهدد استقرار الاقتصاد الدولي، خاصة أن البحر الأحمر وحده يمر عبره نحو ١٢% من تجارة النفط العالمية. كما أن هذه التهديدات تضعف ثقة المستثمرين في أمن الممرات البحرية، وتدفع القوى الكبرى إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة لحماية مصالحها التجارية<sup>(٢)</sup>.

أما من الناحية القانونية والسياسية، فإن النزاعات المسلحة والتهديدات البحرية تؤثر على مبدأ حرية أعالي البحار، حيث تؤدي إلى اعتراض السفن واحتجازها، ما يضعف من سلامة الملاحة البحرية ويقيد من حرية حركة السفن، وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية الملاحة. كما أن هذه التهديدات تفرض تحديات جديدة أمام التعاون الدولي، وتستدعي استجابة منسقة بين الدول المعنية لضمان حماية الممرات البحرية الحيوية واستمرار تدفق التجارة العالمية بأمان<sup>(٣)</sup>.

(١). انظر: مركز جيبسكا للدراسات، عبدالله الفاتح، التهديدات الحوثية في البحر الأحمر: تداعيات استراتيجية على الأمن الإقليمي، منشور بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط:

<https://www.geeska.com/ar/althdydat-alhwthyt-fy-albhr-alahmr-tdayat-astratyjyt-ly-alamn-alaqlmy>

(٢). انظر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، أمن دولي - انعكاسات تهديدات الحوثيين في البحر الأحمر على أمن الخليج وأوروبا، منشور بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط:

<https://www.europarabct.com/>

(٣).

وعلى ما تقدم، نجد أن تهديدات الأمن البحري تمثل عائقاً رئيسياً أمام حرية الملاحة الدولية، وتؤثر على الاقتصاد العالمي، وتفرض تحديات أمنية وسياسية تستدعي تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لضمان أمن وسلامة الممرات البحرية الحيوية

## ٢. تهديد الأمن الإقليمي:

يمكن أن تؤدي التهديدات الأمنية البحرية إلى زيادة التوترات بين الدول وتتصاعد إلى نزاعات إقليمية بحرية. وتنشأ هذه النزاعات حول الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة والموارد الطبيعية البحرية، وتؤثر التهديدات الأمنية البحرية على الأمن والاستقرار الإقليمي وهذا ما يلقي بظلاله السلبي على الاستقرار السياسي والاقتصادي للمنطقة بشكل عام<sup>(١)</sup>. مما يعيق التعاون الإقليمي بين الدول. إذ تتعذر المشاريع المشتركة بينها لاستغلال الموارد البحرية أو تبادل المعلومات الأمنية بسبب التوترات الأمنية.

كما يتأثر الاقتصاد الإقليمي بشكل كبير بسبب التهديدات الأمنية البحرية. فيتعطل النقل البحري والتجارة الإقليمية، وتتأثر الصناعات البحرية والسياحة البحرية والاستثمارات الأجنبية.

وبالنسبة للدول الساحلية التي تعتمد على الثروة البحرية كمصدر رئيسي للغذاء، فعندما تتعرض هذه الثروة للتهديدات البحرية الأمنية، يمكن أن يتأثر الأمن الغذائي لسكان تلك الدول<sup>(٢)</sup>.

## ٣. تهديد الأمن البيئي:

يؤثر التلوث البيئي في المحيطات والبحار على البيئة البحرية والحياة البحرية بشكل كبير. ويمكن أن يؤدي التلوث البحري إلى تدهور النظم البيئية وتأثيرات سلبية على الأنواع البحرية والمجتمعات الساحلية. وتؤثر التهديدات الأمنية البحرية على الأمن البيئي بطرق متعددة، إذ يمكن أن تؤدي التهديدات الأمنية البحرية إلى تلوث المياه البحرية، وذلك بسبب الهجمات الإرهابية أو الحوادث البحرية أو التسربات النفطية. والتي يمكن أن تؤثر سلباً على الأنظمة البيئية البحرية والأنواع الحيوانية والنباتية

(١).

Freedom of Navigation and Global Maritime Security": P126.

(٢).

المعيشية في المياه الدولية. وعلى الثروة الحيوانية والنباتية في المياه البحرية. ويمكن أن تؤدي الهجمات الإرهابية أو الصيد غير المشروع إلى تقليل الأنواع الحيوانية والنباتية المعيشية في المياه الدولية<sup>(١)</sup>.

#### ٤. تهديد الأمن الاقتصادي:

تؤثر التهديدات الأمنية البحرية في الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة، وتعكس هذه التهديدات تأثيرها على التجارة العالمية، إذ تؤدي تلك التهديدات إلى تأثير سلبي على التجارة العالمية. عندما يكون هناك خوف من الهجمات أو القرصنة في بعض مناطق المياه الدولية، يتم تجنب تلك المناطق أو تغيير مسارات الشحن، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حركة البضائع والتجارة العالمية. وعندما يتعطل النقل البحري أو تتأثر التجارة البحرية بسبب التهديدات الأمنية، قد يحدث تأثير على توافر السلع وزيادة تكاليف النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع.

كما تؤثر التهديدات الأمنية البحرية على الاستثمارات البحرية والمشاريع البحرية الكبرى. قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في المشاريع البحرية في المناطق التي تعاني من تهديدات أمنية مستمرة، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والفرص الاقتصادية في تلك المناطق.

كما تتأثر الصناعات البحرية بشكل عام؛ بسبب تعطيل الحركة البحرية أو زيادة التكاليف الأمنية، مما يؤثر على الوظائف والاقتصاد المحلي. والصناعات البحرية المختلفة، مثل صناعة الشحن والنقل والصيد والزراعة البحرية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع الإنتاج وفقدان فرص العمل في هذه القطاعات.

ونجد أن هذه التهديدات تشكل ضغوطات اقتصادية على الدول التي تعتمد على الاقتصاد البحري (الاقتصاد الأزرق)، وحركة التجارة البحرية. فقد تتعرض لضغوط اقتصادية كبيرة في حالة وقوع هذه التهديدات. مما يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي في هذه الدول الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

(١) الأمم المتحدة، المحيطات وقانون البحار، القضايا العالمية، متاح على الموقع الرسمي عبر الرابط :

<https://www.un.org/ar/global-issues/oceans-and-the-law-of-the-sea>

-عبد العزيز بوحزام، "التهديدات الأمنية في البحر الأحمر: الأبعاد والتحديات"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد ١٠، ٢٠١٧، متاح عبر الرابط:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/84200>

(٢)

##### ٥. تهديد الأمن الإنساني:

يؤثر ارتفاع وتيرة التهديدات الأمنية البحرية على الأمن الإنساني من خلال تقويض حياة الأفراد والمجتمعات المعتمدة على البحار، وتؤدي إلى تدهور الظروف الإنسانية، والاقتصادية والبيئية. إذ تشكل تهديداً مباشراً على حياة وسلامة المجتمعات المعتمدة على البحار لسد احتياجاتها المعيشية الأساسية. وفي حالة حدوث أي تقييد في حركة التجارة البحرية نتيجة للتهديدات الأمنية، يؤدي إلى حدوث نقص في الإمدادات الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود. وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على سبل العيش والصحة والسلامة الإنسانية.

وجدير بالذكر، أن التهديدات البحرية التي تمثل خطر على أمن الملاحة والرحلات البحرية، يمكن أن تقيد وتؤثر على حرية حركة النقل البحري، وبذلك يمكن أن يتعرض أفراد الطاقم والمسافرين والمهاجرين عبر البحار للخطر الغرق أو الاختطاف أو الاحتجاز أو الاعتداءات الجنسية أو الاستغلال البشري.

كذلك الأعمال الإرهابية والتخريب المؤدية إلى التلوث البيئي البحري، يمكن أن يسبب تدهور في البيئة البحرية وتأثيرات سلبية على الاقتصاد البحري. وهذا يؤثر على قدرة المجتمعات الساحلية على توفير سبل العيش والأمان للسكان، وهذا يؤدي إلى تدهور ظروف الحياة وزيادة مستوى الفقر وعدم المساواة، ناهيك عن تهديد الأمن والاستدامة في المياه البحرية<sup>(١)</sup>.

وأخيراً، أن مفهوم الأمن الإنساني يركز على حماية الأفراد، وتعزيز حقوقهم الأساسية، وإن تهديدات الأمن البحري تقوض هذا المفهوم من خلال تعريض حياة الناس للخطر وتقليل فرصهم في الحصول على حياة كريمة وآمنة.

---

(١). بيدي آمال، التهديدات الدولية وإشكالية تحقيق الأمن الإنساني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الثاني، السنة ٢٠٢٢م. ص ١٠٣٢-١٠٣٥.

-محمد العدوي، "البيئة ما بين تهديدات الأمن وآفاق التنمية المتواصلة: دراسة حالة للسياسات البيئية المصرية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٥٢، العدد ٢، مايو ٢٠١٥، ص ٧٥-٨٢.

وأنظر كذلك: إسماء سعدي محمد وأحمد علي محمد، "الأمن البحري: الإطار النظري والقانوني"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٦٣، العدد ٢، تشرين الأول ٢٠٢٣، الصفحات ٣١٥-٣٢٤، متاح عبر الرابط:

<https://search.mandumah.com/Record/1440661>

### المطلب الثالث

#### دور الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري

يشكل الأمن البحري أحد أعمدة النظام الدولي الحديث، نظراً لأهمية البحار والمحيطات في التجارة العالمية، والموارد الطبيعية، والتواصل بين الدول. ومع تزايد التهديدات البحرية مثل القرصنة، الإرهاب البحري، والاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة والمخدرات، والتلوث البيئي والنزاعات البحرية، برز دور منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية الأهم في وضع الأطر القانونية والسياسية الدولية لضمان الأمن الدولي في البحار.

لقد توج هذا الدور بالإطار القانوني للأمن البحري الذي تبنته الأمم المتحدة والذي تضمن أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحار، ومن ثم أصدرت أهم القرارات الدولية والتي صدرت عن مجلس الأمن الدولي باعتباره المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ناهيك عن دور الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري. وهذا ما سنعرضه في ثنايا البنود التالية:

#### أولاً: الإطار القانوني للأمن البحري

لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً عبر تبنيها عدة اتفاقيات دولية وقرارات دولية شكلت هذا الإطار القانوني، والذي يُعد الشرعة الدولية المتعلقة بالبحار والمحيطات. ومن أهم الاتفاقيات الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، والتي تُعرف أحياناً بدستور البحار. وقد أُرست هذه الاتفاقية القواعد الأساسية التي تنظم الاستخدام السلمي للبحار، وحقوق وواجبات الدول الساحلية والملاحة، والحفاظ على الموارد البحرية، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

كما تُعتبر إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم الأنشطة في البحار والمحيطات. إذ تُعزز الاتفاقية السيادة الوطنية للدول على مناطقها الاقتصادية الخالصة ومناطقها البحرية المشتركة، وتحدد حقوق وواجبات الدول بشأن البحار والملاحة والاستغلال الاقتصادي للبحار. لتساعد في تعزيز الأمن والاستقرار في المياه البحرية. والحفاظ على البيئة البحرية. وتتضمن الاتفاقية عدة أهداف رئيسية، بما في ذلك:

١. تحديد حقوق الدول في المياه الإقليمية: تحدد الاتفاقية حقوق الدول الساحلية في المياه الإقليمية التي تمتد لمسافة ١٢ ميلاً بحرياً من الساحل. وتتضمن هذه الحقوق السيادة على الموارد الطبيعية والحق في استغلال وإدارة الموارد البحرية.

٢. تحديد حقوق الدول في البحار: تحدد الاتفاقية حقوق الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد لمسافة ٢٠٠ ميلاً بحرياً من الساحل. وتتضمن هذه الحقوق الاستغلال الحصري للموارد الحيوية والطاقة في هذه المنطقة<sup>(١)</sup>. كما تنظم المرور البريء والذي يكون سريعاً لا يقوم بأي نشاط مضر أثناء المرور<sup>(٢)</sup>. كما نظمت المرور العابر عبر المضائق الدولية لضمان عدم استغلال الملاحة لأغراض عدائية<sup>(٣)</sup>.

٣. حماية البيئة البحرية: تعزز الاتفاقية حماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي في المياه الدولية. وتتضمن ذلك التزام الدول بتقديم تقارير عن الأنشطة البحرية وتقييم تأثيرها على البيئة البحرية<sup>(٤)</sup>.

٤. تعزيز التعاون الدولي: تشجع الاتفاقية التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا البحرية وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول. وتعزز أيضاً التعاون في مجال مكافحة القرصنة والجريمة البحرية<sup>(٥)</sup>.

ومع ذلك، هناك بعض الثغرات القانونية التي تحد من فاعليتها، وبرزها عدم تصديق جميع الدول على الاتفاقية، إذ لا تزال هناك بعض الدول التي لم تصدق على اتفاقية قانون البحار، مما يقلل من قوة التزامها وتنفيذها الفعلي. ناهيك عن التفسيرات المختلفة لبعض أحكام الاتفاقية، إذ قد يحدث تفسير مختلف لبعض أحكام الاتفاقية بين الدول، مما يؤدي إلى عدم وضوح وتعميد في تطبيقها. مما عرضها للانتقاد لكونها معقدة للغاية وصعبة الفهم، مما قد يؤدي إلى الارتباك والنزاعات بين الدول، وقد تواجه الدول صعوبة في تنفيذ ورقابة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والتفتيش وإنفاذ القوانين. نتيجة تفاوت الإمكانيات بين الدول المتقدمة التي صاغت نصوص الاتفاقية وما بين إمكانيات الدول النامية، ناهيك عن التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية، إذ قد تتعرض المناطق الساحلية والموارد البحرية لتهديدات جديدة نتيجة للتغيرات المناخية، والتي قد تتطلب تعديلات في إطار اتفاقية قانون البحار<sup>(٦)</sup>.

(١) أنظر المادة (٢٥) والمادة (٤٤) والمادة (٥٤) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٢) أنظر المواد من (١٧ إلى ٣٢) اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٣) أنظر المواد من (٣٧ إلى ٤٤) اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٤) أنظر المادة (٢٤) اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٥) ينظر المواد (١٩٢-١٩٦) وكذلك المواد (١٩٧-٢٠١) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٦) صادقت على الاتفاقية ١٦٨ دولة. ولاحقاً تم التوقيع على الاتفاق المتعلق بتنفيذ الفقرة ١١ من الاتفاقية في ١٩٩٤، لتعديل الاتفاقية الأصلية. ووقعت ثلاث دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة (مصر والسودان والولايات المتحدة الأمريكية) على الاتفاقية لكنها لم تصادق عليها. ووفقاً للمادة ٤ من الاتفاقية بعد اعتمادها، تصبح أي دولة تصادق على الاتفاقية طرفاً في الاتفاقية. بالإضافة إلى أنه يمكن فقط للدول الأطراف في الاتفاقية المصادقة على الاتفاقية. على الرغم

على الرغم من هذه الثغرات، إلا أننا نجد اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ تُعد إنجازاً هاماً في تنظيم النشاطات البحرية وحماية الأمن البحري والبيئة البحرية، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ إبرام هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٢م، تم تعديلها من خلال عدة بروتوكولات إضافية، ومنها بروتوكول ١٩٨٨م لمكافحة القرصنة، وبروتوكول ٢٠٠٥م لمكافحة القرصنة. هذه التعديلات تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة القرصنة وزيادة العقوبات على الأفراد والكيانات التي تشارك في أعمال القرصنة.

ولقد أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨م، وتعد من إحدى الأدوات القانونية الهامة في الجهود الدولية لمكافحة الجرائم البحرية، وضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية<sup>(١)</sup>.

إذ تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الأمن البحري من خلال تجريم الأفعال غير المشروعة التي تهدد سلامة الملاحة البحرية. ومن أبرز الأحكام الرئيسية التي احتوتها: أنها حددت الأفعال التي تُعتبر جرائم بحرية، مثل اختطاف السفن، القيام بأعمال عنف ضد الأشخاص على متن السفينة، تدمير السفن أو التسبب في أضرار جسيمة للسفينة أو حمولتها. كما نصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المجرمين الذين يرتكبون هذه الجرائم البحرية إلى الدول التي تطلب تسليمهم لمحاكمتهم. وتحت الاتفاقية الدول على التعاون في التحقيقات وتبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم البحرية. كما وتُلزم الدول الأطراف إما بمحاكمة الجناة الموجودين على أراضيها أو تسليمهم إلى دولة الاختصاص القضائي لمحاكمتهم<sup>(٢)</sup>.

علاوة على الإطار القانوني، أصدرت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات لمواجهة التهديدات البحرية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من ضعف سيطرة الدول الساحلية.

من أن الولايات المتحدة ساعدت في تشكيل الاتفاقية وتنقيحاتها اللاحقة، وتوقيعها على اتفاق ١٩٩٤ بشأن التنفيذ، إلا أنها لم تصادق عليها لاعتراضها على الفقرة ١١ من الاتفاقية .

وقد أثارت بعض الدول أيضاً مخاوف بشأن آليات حل النزاعات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخاصة المحكمة الدولية لقانون البحار. ويرى النقاد أن المحكمة الدولية لقانون البحار منحازة للدول المتقدمة وأن قراراتها ليست دائماً عادلة أو محايدة. أنظر : توليو تريفيس، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي، متاح على الرابط التالي:

United Nations Audiovisual Library of International Law [www.un.org/law/avl](http://www.un.org/law/avl)

(١). تم اعتماد هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٨م، بعد حادثة اختطاف السفينة الإيطالية أكيلي لاورو عام ١٩٨٥م، التي أظهرت ضعفاً في الحماية القانونية ضد الأعمال غير المشروعة الموجهة إلى السفن. هدفت الاتفاقية إلى منع الأعمال غير المشروعة التي تهدد سلامة الملاحة البحرية ومكافحة الإرهاب البحري من خلال تجريم هذه الأعمال والتعاون الدولي في ملاحقتها.

(٢). أنظر المواد (٤-٥-٦-٧-٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨م.

فقد اعتمد مجلس الأمن قرارات مهمة وعلى رأسها القرار رقم ١٨٥١ لعام ٢٠٠٨ م. والذي مثل تحولاً نوعياً في مكافحة المجتمع الدولي لمسألة القرصنة البحرية، إذ صدر القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما منح الدول تفويضاً باتخاذ "جميع الوسائل الضرورية" لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، بما في ذلك التدخل داخل الأراضي الصومالية بموافقة حكومتها، وذلك في سابقة قانونية عززت من مفهوم الأمن الجماعي البحري. كما دعا القرار الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنشاء آلية دولية للتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة القرصنة، وهو ما أدى إلى تأسيس "مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال". في عام ٢٠٠٩ م، كمنتدى غير رسمي لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود الأمنية واللوجستية والقانونية. ويُعتبر هذا القرار أساساً قانونياً لتطوير التعاون الدولي في مواجهة التهديدات البحرية العابرة للحدود<sup>(١)</sup>.

وفي الآونة الأخيرة، أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تتعلق بمكافحة التهديدات الأمنية البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي، مع التركيز على الهجمات التي تشنها جماعة الحوثيين على السفن التجارية. من أبرز هذه القرارات: القرار رقم ٢٧٢٢ لعام ٢٠٢٤ م، والذي أدان فيه الهجمات على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر، وطالب بموجبه بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات التي تعيق التجارة العالمية وتقوض الحقوق والحريات الملاحية، بالإضافة إلى الإفراج الفوري عن السفينة "غالاكسي ليدر" وطاقمها المحتجز منذ ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٣. كما شدد القرار على ضرورة احترام حرية الملاحة البحرية وفقاً للقانون الدولي<sup>(٢)</sup>.

والقرار ٢٧٣٩ لعام ٢٠٢٤ م، والذي جدد فيه المطالبة بوقف جميع الهجمات ضد سفن النقل والسفن التجارية، وأكد مجدداً على ضرورة الإفراج الفوري عن السفينة "غالاكسي ليدر" وطاقمها. كما شدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تسهم في التوترات الإقليمية والإخلال بالأمن البحري، وأكد على توخي الحذر وضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد في البحر الأحمر والمنطقة بشكل عام<sup>(٣)</sup>.

(١). أنظر نص القرار في الوثيقة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة (S/RES/1851 (2008)، الصادرة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ٢٠٠٨، متاحة على موقع الأمم المتحدة

[https://undocs.org/S/RES/1851\(2008\)](https://undocs.org/S/RES/1851(2008))

(٢). أنظر نص القرار رقم ٢٧٢٢ (٢٠٢٤) بشأن تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة رقم S/RES/2722(2024)، صادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ ٢٠٢٤، متاحة عبر الرابط

[https://undocs.org/S/RES/2722\(2024\)](https://undocs.org/S/RES/2722(2024))

(٣). أنظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٧٣٩ (٢٠٢٤) بشأن التهديدات التي تواجه الأمن البحري والسلم الدولي، الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة رقم S/RES/2739(2024)، صادرة بتاريخ ٢٧ آذار/ ٢٠٢٤، متاحة عبر الرابط

[https://undocs.org/S/RES/2739\(2024\)](https://undocs.org/S/RES/2739(2024))

ومن آخر القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٧٦٨ لعام ٢٠٢٥م، والذي أكد فيه على أهمية الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر لأنه عامل أساسي في تحقيق استقرار سلاسل الامدادات العالمية وفي التنمية الاقتصادية، وقد جدد مجلس الأمن بهذا القرار مطالبته للجماعات المسلحة بالوقف الفوري لجميع الهجمات ضد السفن التجارية، والإفراج الفوري عن السفينة "غالاكسي ليدر" وطاقتها. كما أكد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه الهجمات، بما في ذلك الصراعات التي تسهم في التوترات الإقليمية وتعطيل الأمن البحري، وحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فعالة لمنع توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الجماعات المسلحة<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن حفظ الأمن البحري في خليج عدن والمحيط الهندي، تُشكل إطاراً قانوني ملزم يمكّن الدول من اتخاذ إجراءات حاسمة، سواء من خلال استخدام القوة أو من خلال تدابير أخرى لتعزيز الأمن البحري. وهذا ما يؤكد التزام المجتمع الدولي بضمان حرية الملاحة البحرية وأمن الممرات المائية الحيوية في المنطقة، مع التركيز على معالجة التوترات الإقليمية وتعزيز الدبلوماسية لتحقيق السلام والاستقرار.

ثانياً: المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة

وأخيراً لا بد من تسليط الضوء على مساهمة أهم الوكالات المتخصصة والمنظمات الأممية التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل في تعزيز الأمن البحري، مثل: المنظمة البحرية الدولية وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم سلامة الملاحة ومنع التلوث البحري من السفن. فقد أصدرت المنظمة، مدونة السلوك لمكافحة القرصنة، المعروفة باسم مدونة جيبوتي للسلوك، والتي تُعد إطار تعاوني إقليمي. يهدف إلى مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، خاصة في مناطق غرب المحيط الهندي وخليج عدن، والتي شهدت تصاعداً كبيراً في أعمال القرصنة خلال العقدين الماضيين. فقد أقرت مدونة جيبوتي للسلوك في عام ٢٠٠٩ خلال اجتماع في جيبوتي جمع الدول المطلة على غرب المحيط الهندي وخليج عدن، استجابة لتفاقم أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي عام ٢٠١٧، تم اعتماد تعديل جدة على المدونة لتوسيع نطاقها بحيث لا تقتصر فقط على مكافحة القرصنة والسطو المسلح، بل تشمل أيضاً الأنشطة البحرية غير المشروعة الأخرى مثل تهريب البشر والمخدرات<sup>(٢)</sup>.

(١). أنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، نص القرار الوارد في الوثيقة الرسمية رقم A/25/00616 ، متاحة عبر موقع وثائق الأمم المتحدة. <https://undocs.org/A/25/00616>

(٢). انظر: المنظمة البحرية الدولية (IMO) ، تعديل جدة لمدونة سلوك جيبوتي بشأن قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، نسخة باللغة العربية، متاحة عبر الرابط التالي:

الأهداف الرئيسية للمدونة، هي تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وتطوير القدرات الوطنية والإقليمية للدول المشاركة في مجالات التدريب، وبناء القدرات، والتشريعات، وتبادل المعلومات، وتسهيل التنسيق بين الجهات الوطنية والإقليمية المعنية بإنفاذ القانون البحري، ودعم جهود المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة<sup>(١)</sup>.

ولقد ساهمت المدونة في انخفاض ملحوظ في عدد حوادث القرصنة في المنطقة من خلال تعزيز الاستجابة الإقليمية وتبادل المعلومات، أدت إلى تطوير تشريعات وطنية جديدة في العديد من الدول لمكافحة القرصنة والجرائم البحرية، وعززت التعاون بين الدول الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات المانحة، لدعم الأمن البحري.

ونخلص إلى ما تقدم بأن مدونة السلوك لمكافحة القرصنة التي أطلقتها المنظمة البحرية الدولية تمثل نموذجاً ناجحاً للتعاون الإقليمي والدولي في مواجهة التحديات الأمنية البحرية، وتؤكد أهمية العمل الجماعي وتبادل الخبرات والمعلومات في تعزيز الأمن البحري وحماية الملاحة الدولية.

لقد وضعت المنظمة البحرية الدولية، مدونة الأمن للسفن والمرافق المينائية، والتي تُعد أحد أبرز الأطر التنظيمية الدولية لتعزيز أمن الملاحة البحرية والبنية التحتية المينائية في مواجهة التهديدات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة في البحار، وقد تم اعتماد هذه المدونة ضمن التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (سولاس) لعام ٢٠٠٢م، وذلك استجابة مباشرة للهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١م، ودخلت حيز التنفيذ في ١ من تموز ٢٠٠٤م. وتمثل المدونة أحد أوائل المحاولات المنهجية لدمج مفهوم الأمن في القانون الدولي للبحار إلى جانب السلامة العامة، وأضافت طابعاً إلزامياً على العديد من إجراءات الأمن التي كانت سابقاً ذات طابع اختياري أو وطني، كما لعبت دوراً محورياً في تعزيز المسؤولية المشتركة بين الدول، وأصبحت شرطاً أساسياً لدخول السفن إلى الموانئ الدولية. إذ تلزم السفن والمرافق بإجراء تقييمات أمنية وتطوير خطط أمنية معتمدة. بهدف الحماية من التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب البحري، والدخول غير المشروع إلى السفن أو الموانئ<sup>(٢)</sup>.

<https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/OurWork/Security/Documents/DCOC%20Jeddah%20Amendment%20Arabic.pdf>

(١). أنظر: المنظمة البحرية الدولية (IMO)، الأمن البحري، قسم "أعمالنا - الأمن"، متاح عبر الموقع الرسمي للمنظمة عبر الرابط التالي:

<https://www.imo.org/en/OurWork/Security/Pages/MaritimeSecurity.aspx>

(٢).

International Maritime Organization (IMO), International Ship and Port Facility Security Code (ISPS Code), adopted under SOLAS Chapter XI-2, 2002. Available at: <https://www.imo.org/en/OurWork/Security/Pages/ISPSCode.aspx>

ونجد أنه بالرغم من الجهود الأممية في تعزيز الأمن البحري، إلا أن هناك تحديات قائمة تمثلت بضعف التعاون الإقليمي والدولي أحياناً، ناهيك عن محدودية قدرة بعض الدول الساحلية على تنفيذ القانون. إضافة إلى تطور طبيعة التهديدات الأمنية البحرية، كالإرهاب البحري والهجمات السيبرانية على البنية التحتية البحرية، مما يتطلب تحديث الإطار القانوني باستمرار.

ختاماً يمثل دور الأمم المتحدة في تعزيز الأمن البحري مثلاً واضحاً على أهمية العمل متعدد الأطراف لمواجهة تهديدات الأمن البحري. إلا أن التطور المستمر للتهديدات البحرية يستوجب تعزيز الجهود الأممية، خاصة فيما يتعلق بتقوية قدرات الدول الضعيفة، ومواكبة التحديات الجديدة بتشريعات مرنة، واستجابات جماعية فعالة.

## الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، توصلنا إلى أهم الاستنتاجات والمقترحات التي قد تسهم في بقاء الأمن البحري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي، ومن ثم فإن الاستثمار في أمن البحار هو استثمار في مستقبل أكثر أمناً واستقراراً للمجتمع الدولي.

### أولاً: الاستنتاجات

يتضح أن تهديدات الأمن البحري تمثل تحدياً حقيقياً ومتزايداً يؤثر بشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين. إذ لا تقتصر هذه التهديدات على المخاطر الأمنية التقليدية مثل القرصنة والهجمات المسلحة البحرية، بل تشمل الهجمات السيبرانية، وكل الجرائم الرقمية التي يمكن أن تؤثر على الأمن البحري، والتي ترتب آثار ذات أبعاد اقتصادية وبيئية وإنسانية، لتشكل تهديداً شاملاً للمجتمع الدولي.

إن اضطراب حركة الملاحة البحرية، وتزايد الحوادث في الممرات البحرية الحيوية، يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويعرقل تدفق التجارة الدولية التي تعتمد عليها معظم دول العالم. كما أن هذه التهديدات تضعف من فعالية القوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية الملاحة وتحافظ على النظام البحري الدولي.

علاوة على ذلك، فإن التأثيرات البيئية الناتجة عن النزاعات البحرية تسهم في تدهور النظم الإيكولوجية البحرية، مما يهدد التنوع البيولوجي ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية. ومن الناحية الإنسانية، تتسبب هذه التهديدات في معاناة الملايين من الناس عبر تعطيل سبل العيش، وزيادة الهجرة غير الشرعية، وانتشار الجرائم البحرية.

### ثانياً: المقترحات

١. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي للحفاظ على استقرار الأمن البحري، وتطوير الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بأمن البحار، وتكثيف الجهود في مجال بناء قدرات القوة البحرية والتدريب.

٢. تبني تقنيات حديثة لمراقبة وتأمين البحار والممرات المائية. وإن حماية الأمن البحري ليست مسؤولية دولة واحدة، بل هي مسؤولية جماعية تضمن استمرار السلام والاستقرار الدوليين في البحار.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### ١. الكتب:

١. عامر، صلاح الدين، القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

#### ٢. المقالات والأبحاث الأكاديمية:

١. بوحزام، عبد العزيز، "التحديات الأمنية في البحر الأحمر: الأبعاد والتحديات"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، العدد ١٠، ٢٠١٧.

٢. بيدي، أمال، "التحديات الدولية وإشكالية تحقيق الأمن الإنساني"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٢٢.

٣. العدوي، محمد، "البيئة ما بين تهديدات الأمن وآفاق التنمية المتواصلة: دراسة حالة للسياسات البيئية المصرية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٥٢، العدد ٢، مايو ٢٠١٥.

٤. سعدي، إسراء ومحمد، أحمد علي، "الأمن البحري: الإطار النظري والقانوني"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٦٣، العدد ٢، تشرين الأول ٢٠٢٣.

#### ٣. الوثائق الأممية:

١. اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ م

٢. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ م.

٣. اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨ م.

٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة، المحيطات وقانون البحار، رقم الوثيقة A/63/63، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ م.

٥. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/25/00616، متاحة عبر:

<https://undocs.org/A/25/00616>

٦. مجلس الأمن، القرار رقم ١٨٥١ (٢٠٠٨)، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، متاح عبر:

[https://undocs.org/S/RES/1851\(2008\)](https://undocs.org/S/RES/1851(2008))

٧. مجلس الأمن، القرار رقم ٢٧٢٢ (٢٠٢٤)، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، متاح عبر:

[https://undocs.org/S/RES/2722\(2024\)](https://undocs.org/S/RES/2722(2024))

٨. مجلس الأمن، القرار رقم ٢٧٣٩ (٢٠٢٤)، بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٤، متاح عبر:

[https://undocs.org/S/RES/2739\(2024\)](https://undocs.org/S/RES/2739(2024))

#### ٤. المواقع الإلكترونية:

١. الأمم المتحدة، "المحيطات وقانون البحار"، القضايا العالمية، متاح عبر:

<https://www.un.org/ar/global-issues/oceans-and-the-law-of-the-sea>

٢. المنظمة البحرية الدولية (IMO)، "الأمن البحري"، متاح عبر:

<https://www.imo.org/en/OurWork/Security/Pages/MaritimeSecurity.aspx>

٣. المنظمة البحرية الدولية، مدونة الامن البحري، متاحة عبر الرابط التالي:

<https://www.imo.org/en/OurWork/Security/Pages/ISPSCode.aspx>

٤. المنظمة البحرية الدولية، تعديل جدة لمدونة جيبوتي، متاح عبر:

<https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/OurWork/Security/Documents/DCO%20Jeddah%20Amendment%20Arabic.pdf>

٥. مركز جيسكا للدراسات، عبدالله الفاتح، "التحديات الحوثية في البحر الأحمر: تداعيات استراتيجية

على الأمن الإقليمي"، ١٨ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر

<https://www.geeska.com/ar/althdydat-alhwthyt-fy-albhr-alahmr-tdayat-astatyjyt-ly-alamn-alaqlmy>

٦. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب، "أمن دولي - انعكاسات تهديدات الحوثيين في البحر

الأحمر على أمن الخليج وأوروبا"، ١٨ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر

<https://www.europarabct.com/>

٧. كيتاك ليم، "دور المنظمة البحرية الدولية في الحيلولة دون تلوث المحيطات"، مجلة وقائع الأمم المتحدة، ٢٧ أيلول ٢٠١٧، متاح عبر

: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20003>

٨. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "مؤشرات تغير المناخ بلغت مستويات قياسية في عام ٢٠٢٣"، متاح عبر:

<https://wmo.int/ar/news/media-centre/mwshrat-tghyr-almnakh-blght-mstwyat-qyasyt-fy-am-2023-almnzmt-alalmyt-llarsad-aljwyt>

## ثانيًا: المراجع الأجنبية

### 1. Books

- 1.Barrett, Jill & Barnes, Richard, The Law of the Sea: UNCLOS as a Living Treaty, 2016, ISBN: 978-1905221512.
- 2.Klein, Natalie, Maritime Security and the Law of the Sea, Oxford University Press, 2011, ISBN: 978-0199566532.
- 3.Lucas, Edward R., Rivera-Paez, Samuel, Crosbie, Thomas, & Jensen, Felix Falck (Eds.), Maritime Security: Counter-Terrorism Lessons from Maritime Piracy and Narcotics Interdiction, NATO Science for Peace and Security Series, 2020.
- 4.Nordquist, Myron H. & Moore, John Norton, Freedom of Navigation and Global Maritime Security, 2020, ISBN: 978-9004422435.

### 2. Scholarly Articles

1. Onwugbunam, D., Okeke, K., Aponjolosun, M., & Igboanusi, C. (2021). "Impacts of terrorism and piracy on maritime activities: An exploratory study", International Journal of Transportation Engineering and Technology, 7(4).
2. Sackey, A., Lomotey, B., & Bansa, J. (2022). "Delineating the relationship between maritime insecurity and covid-19 pandemic on West African maritime trade", Journal of Shipping and Trade, 7(20).
3. Sainlos, J.C., "The International Maritime Organization and the Protection of the Marine Environment," in The Global Ocean in Globalization, Martinus Nijhoff, 2011.

### **3. Digital Sources and Websites**

1. United Nations Audiovisual Library of International Law, "UNCLOS", available at: <https://www.un.org/law/avl>
2. Maritime News, "The Economic Impact Of Cyber Attacks On Maritime Trade", Philippines, July 21, 2023, available at: <https://maritimefairtrade.org/the-economic-impact-of-cyber-attacks-on-maritime-trade/>
3. U.S. Congressional Research Service, Maritime Territorial Disputes in East Asia: Issues for Congress, R42930, January 23, 2013 – May 14, 2014, available at: <https://www.everycrsreport.com/reports/R42930.html>